

## البرامج الاجتماعية وإشكالية محاربة الفقر في المغرب

SOCIAL PROGRAMS AND THE ISSUE OF FIGHTING  
POVERTY IN MOROCCO

أ.علي اكو، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،  
فاس-المغرب.

أ.محمد او علا، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر،  
أكادير- المغرب.

**ملخص:** الفقر مشكلة اجتماعية عرفها المغرب منذ سنوات عدة وهو مصيبة ضررها عظيم وخطرها جسيم على الدين والدولة وعلى العقيدة، وتعددت البرامج التي أنجزتها الحكومات المتعاقبة للتصدي أو التخفيف من هذه الظاهرة، وهذه الدراسة تتناول إشكالية مفادها مساهمة البرامج الاجتماعية في تقليص مشكل الفقر في المغرب تم الاستبعاد الاجتماعي لهذه الظاهرة في السياسات الحكومية المعتمدة مع الدور المركزي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كبديل للسياسات الاجتماعية ومدى مساهمتها في الحد من مظلة الفقر في المغرب.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات العمومية، البرامج الاجتماعية، الفقر، الفعالية.

**Abstract:** Morocco has been suffering from poverty for years. In fact, this social phenomenon is considered to have so many bad effects on the state, religion and the credo. The local successive governments have set various social programs to fight this problem once and for all. Of course, this is crystal clear in the adopted governmental policies especially the so called the National Initiative for Human Development. This program, in fact, plays a central role rather is a substitute for the old social policies as to its serious contribution to put an end to this dilemma in Morocco.

**Keywords:** public policies, Social Initiatives, Poverty, Effectiveness

**خلفية الدراسة:**

حددت الأمم المتحدة السياسات الاجتماعية على أنها آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع هذه السياسات في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة وهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية، إذ لا يمكن اعتبار السياسات الاجتماعية مجرد برامج عمل حكومية كغيرها من البرامج العمومية الأخرى نظرا لما تتميز به من طابع خاص، بحيث أن معالجة المشاكل الاجتماعية تتطلب تدخلا من نوع خاص، وأن الفاعلين صانعي هذه السياسات الاجتماعية ليسوا بالضرورة كغيرهم من الفاعلين السياسيين الآخرين، وتبعاً لذلك فمن حيث المبدأ الحلول والبدائل المقترحة أيضا ستكون مختلفة ومتمايزة، وبناء عليه لا يمكن نظريا وعلميا الاكتفاء في تحليل السياسات الاجتماعية بإعطائها تعريف السياسات العمومية فقط بل يحتاج التحليل إلى تدقيقات أخرى لتوضيح ما هي السياسات العمومية الاجتماعية. وعموما يمكن اعتبار السياسات الاجتماعية على أنها تدخلات عمومية لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي تسببها بعض الاختيارات الاقتصادية، بحيث ان هناك علاقة تلازمية بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.

وقد قامت الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة بعدة تدخلات عمومية رفقة فاعلين آخرين من أجل تقليص مشكل الفقر، وعبأت لذلك موارد مهمة رمزية ومادية ومالية، وتبنت إجراءات إدارية وتقنية مختلفة، كما ضاعفت الميزانيات المخصصة لإعداد وتنفيذ عدة برامج اجتماعية ذات الصلة استهدفت أساسا تصحيح الاختلالات الاجتماعية التي سببتها بعض الاختيارات الاقتصادية المتبعة طيلة سنوات الاستقلال والتي طالما تستبعد المسألة الاجتماعية في أولوياتها، ومن بين هذه الاختيارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مجموعة من البرامج المعتمدة في مراحلها الثلاث، أهمها برنامج تقليص الفقر بالعالم القروي والذي استهدف مجموعة من الجماعات على مجموع التراب الوطني من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية وتشجيع المشاريع المدرة للدخل في العالم القروي وبلوغ العدالة الاجتماعية.

**مُشكلة الدراسة:**

انطلاقا من أهمية تطور مؤشر التنمية البشرية في المجتمع، بات تقليص الفقر أمرا ضروريا كإحدى الوسائل المساهمة في تحقيق ذلك. في هذا الإطار ومنذ سنوات عدة اعتمدت الحكومة المغربية مجموعة من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر في المغرب لاسيما في المناطق القروية النائية، وترصد لها ميزانيات ضخمة في خزينة الدولة في كل سنة مالية حتى تكون لهذه البرامج فعالية وأثر على الفئة الفقيرة المستهدفة، ورغم كل ذلك تشير بعض التقارير إلى ارتفاع نسبة الفقر بالمغرب وهو الأمر الذي دفع بنا في هذه الدراسة نتطرق من إشكالية مفادها، ما مدى مساهمة البرامج العمومية الاجتماعية في تقليص نسبة الفقر في المغرب؟

**أسئلة الدراسة:**

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز الإشكاليات التي تعيق البرامج الاجتماعية ليكون لها أثر وفعالية على الفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

-إعادة فتح نقاش أكاديمي بين مختلف الباحثين حول البرامج العمومية الاجتماعية المعتمدة لمحاربة الفقر بالمغرب بعد أزيد من عشرون سنة من المبادرات الحكومية في هذا الجانب.

وسنعالج هذا الموضوع كمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في ثلاثة محاور أساسية، نقف في المحور الأول عند البرامج العمومية الاجتماعية بين هاجس محاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وفي المحور الثاني سنتناول البدائل والسياسات المعتمدة في معالجة الفقر بالمغرب على أساس أن نقف عند فعالية البرامج الاجتماعية المعتمدة وإشكاليته في معالجة الفقر بالمغرب.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب في كونه موضوعا قديما وحديثا في نفس الوقت قديم من حيث الدراسات التي واكبت مختلف البرامج المعتمدة منذ نهاية التسعينات مع اعتماد حكومة التناوب في 1999 بالمغرب واتضح معالم صناعة سياسات عمومية اجتماعية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، وحديث بفعل توالي البرامج العمومية الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب وما يرصد لها من أموال كثيرة من ميزانية الدولة في كل سنة مالية، مما يبرز أهمية إعادة طرح إشكاليات متعددة بين مختلف الباحثين حول نجاعة وفعالية هذه البرامج موضوع الدراسة.

### منهج الدراسة:

أولا: البرامج العمومية الاجتماعية بالمغرب بين هاجس تقليص الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

في البداية لا بد من الإشارة إلى نقطة أساسية مفادها أن أي برنامج اجتماعي يعتبر سياسة عمومية اجتماعية، حيث أن هذه الأخيرة تنفذ عبر برامج عمومية اجتماعية (عبد الغني بامو، 2017، ص 35) تتميز بتدخل الدولة في مختلف المجالات الاجتماعية عبر مجموعة من الأعمال والقرارات والاختيارات والإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما المتعلقة منها بمعالجة الفقر بالمغرب، ونشير بهذا الخصوص أن تدخل الدولة يحيل إلى عدم اقتصارها على وظائفها الكلاسيكية وتدخلها في تنظيم مختلف المجالات بما فيها الاقتصادية، ونشير إلى أن ذلك ارتبط بسياق تاريخي أسس لظهور السياسات العمومية والسياسات الاجتماعية بشكل خاص، بعد الكساد العالمي سنة 1929، وبعد مشاكل عديدة تميزت باحتدام التناقضات الاجتماعية الناتجة عن الثورة الصناعية، والانتقال من الحقل إلى المعمل، والتي تمثلت أساسا في اتساع الفجوة بين الطبقات البورجوازية والطبقة العاملة وتشغيل الأطفال وشيوع البطالة... كل ذلك ساهم في بروز مفكرين أسسوا لضرورة تدخل الدولة وذلك عبر آليات وأدوات مختلفة ويتعلق الأمر بجون مينارد كينز وغيرهم (حسن أبلوحي، 2019، ص 33).

فالبرامج الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفقر بالمغرب كسياسات عمومية اجتماعية وظفت من طرف المؤسسات المختصة من أجل تقليص الفقر من جهة وتحقيق التنمية لاسيما المحلية منها من جهة أخرى، إلا أن ذلك يبدو أكثر تعقيدا وصعوبة لارتباطه بسياقات وأبعاد مختلفة، وارتباطه

كذلك بمسألة الاستبعاد الاجتماعي كظاهرة أدت وبنسبة كبيرة إلى تأجيل تعاطي الدولة للمسألة الاجتماعية ومعالجة الفقر بالمغرب، ويبين عدم قدرة الدولة على تدبير المجال الاجتماعي، ويرجع ذلك بالأساس إلى عاملين أساسيين؛ يتعلق الأول بغياب النقاش العمومي حول مسألة الفقر بالمغرب والمسألة الاجتماعية بصفة عامة، ويعود الثاني إلى جعل هذه المسألة محط التأجيل والانتظارية والاستبعاد الاجتماعي.

لا شك أن السياسات الاجتماعية في المغرب كانت نتيجة حقبة مرجعية عرفت نقاشا حادا وعميقا حول الدولة الاجتماعية ودولة الرعاية التي تتدخل وتصنع سياسات لمعالجة المشاكل الاجتماعية المطروحة، فبالرغم من أن هذه الحقبة شكلت نقاشا عموميا حول القضايا الاجتماعية بين من يتمسك بدولة الرعاية وضرورة الدولة التدخلية (جون ماينارد كينز) وبين من يدافع عن نموذج جديد للمسألة الاجتماعية في ظل أزمة تعيشها دولة الرعاية (بيير روزونفالون) وبين من يدافع عن العدالة الاجتماعية وقيام مبادئها في مجتمع حسن التنظيم (جون راولز)، إلا أنه هناك اجماعا حول ما صنعتها هذه الحقبة التاريخية من ضمانات اجتماعية للمواطنين والأسر الفقيرة، وساهمت بشكل كبير في إنتاج السياسات والبرامج الاجتماعية (حسن طارق، 2008، ص8).

إن الوضع في المغرب يختلف تماما عما كان عليه في أوروبا والغرب، حيث لم يشهد نقاشا عموميا من شأنه أن يشكل حقبة يمكن اعتبارها مرجعية لمسألة الفقر، وضعف النقاش العمومي لم يمكن من افراز نماذج نظرية، فغياب النقاش العمومي حول المسألة الاجتماعية عموما أدى بشكل كبير في غياب تأطير أكاديمي لها، وصعوبة تحديد إطار عام واضح في تدبير السياسات والبرامج الاجتماعية لمعالجة مشكل الفقر بالمغرب وجعل صناعة القرار العمومي الاجتماعي يسقط في نوع من الانتظارية (حسن طارق، 2008، ص8).

إن تدبير مشكل الفقر بالمغرب وصياغة سياسات وبرامج اجتماعية يعتبر أمرا لازما وضروريا في ظل سياق عرفه المغرب تميز بتفاقم هذا المشكل إلى جانب مشاكل اجتماعية عدة (ارتفاع البطالة، مشكل التغطية الصحية، مشكل السكن...)، والتي كانت الدولة ملزمة بالتفاعل معها، ولا شك بأن ذلك رهين بوضع المشكل في الأجندة، باعتبار هذه الأخيرة هي اللحظة التي تضعه السلطة العمومية في دائرة اهتماماتها وأخذ في عين الاعتبار ضمن اختياراتها وقراراتها العمومية.

إن صنع السياسة العمومية يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة واعترافها بأنه خلق مشكلة عامة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكل في جدول أعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها (ثامر كامل محمد الخزرجي، 2004، ص164)، وما يبدو جليا أن التعاطي لمسألة الفقر بالمغرب من قبل صناعات القرار كانت ضحية استبعاد الاهتمام بالمجال الاجتماعي منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى حدود أواخر التسعينيات وبداية الألفية كمرحلة عرفت القطيعة مع نمط تدبير السياسات الاجتماعية لاسيما مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2005.

فالفقر والمسألة الاجتماعية لم تحظى لدى صناع القرار في المغرب بمكانة الأولوية ضمن اختياراتها العمومية في الفترة ما بين استقلال المغرب إلى غاية نهاية السبعينيات، هذه الفترة التي عرف فيها المغرب خمسة مخططات وتصاميم للتنمية يتعلق الأمر ب: - التصميم الثنائي 1958-1959 - المخطط الخماسي 1960-1964 - التصميم الثلاثي 1965-1967 - المخطط الخماسي 1968-1972 - المخطط الخماسي 1973-1977، حيث أن هذه التصاميم والمخططات سقطت في فخ النمو بدل التنمية التي تشمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي كذلك، لكون التصاميم والمخططات الخمسة المشاركة إليها لم تكن من أولوياتها سوى أولويات اقتصادية محضة، هدفها تحقيق النمو الاقتصادي وإغفال التنمية الشاملة بما فيها الاجتماعية، وحتى ان كانت فلا نجدها إلا في مرتبة أخيرة ضمن ترتيب أولوياتها مما يوضح استبعاد القضايا الاجتماعية في الاختيارات الحكومية في هذه الفترة. فيالرجوع إلى الوثائق المرجعية لهذه المخططات والتصاميم يتبين أنها مبنية على فرضية عامة مفادها أن التقدم الاجتماعي رهين بالتقدم الاقتصادي وأن معالجة القضايا الاجتماعية بما فيها مشكل الفقر سيتحقق بتحقيق النمو الاقتصادي، وكان قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة والتجارة الخارجية يأتي في الرتب الأولى من ترتيب أولويات التصاميم حسب القطاعات(عبد الصمد عيفي، 2016، ص38)، إلا أن هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف الناتج الداخلي الخام سيحول بشكل مباشر إلى حصر التقدم الاجتماعي الذي ظل ينتظر النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة (حسن طارق، 2008، ص9) نظرا للتوزيع غير المنصف وضعف النفقات العمومية في القطاعات الاجتماعية(تقرير الخمسينية، 2006، ص141).

وخلال الثمانينات من القرن الماضي سيتم من جديد تأجيل صياغة سياسات عمومية خاصة بتقليص الفقر في ظل ظرفية سياسية واقتصادية تعرفها الدولة خلال هذه الفترة؛ تميزت بضرورة ضبط التوازنات الأساسية للميزانية العمومية عن طريق برنامج التقويم الهيكلي الذي سيمدد استبعاد القضايا الاجتماعية في الاجندة وفي الاهتمامات الحكومية من أجل معالجة قضية الفقر بالمغرب. إذ ستنرتب عن هذا التقويم تكاليف اجتماعية وتفاقم المشاكل الاجتماعية بما فيها الفقر والبطالة وغيرها، نظرا للتقليص من النفقات الموجهة للحاجيات الاجتماعية.

وفي مرحلة التسعينيات سيشهد المغرب انفتاحا سياسيا توج بحكومة التناوب التوافقي ودخول المغرب لمرحلة حكم جديد، وإذا كانت هذه المرحلة عرفت انفتاحا سياسيا فإنها في نفس الوقت ستشهد تراجع اجتماعية وإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين وشكلت هذه الحقبة التاريخية مرحلة أولى لبروز نمط جديد لتدبير القضايا الاجتماعية وبروز إرادة سياسية الاهتمام بالمسألة الاجتماعية بطبعها التدخل لمعالجة مشكل الفقر مع إشراك فاعل اجتماعي جديد في تدبير قضايا اجتماعية ويتعلق الأمر بجمعيات المجتمع المدني.

وعموما فإن السياق العام الذي بدأ فيه صياغة البرامج والسياسات العمومية الاجتماعية في المغرب، بما فيها البرامج الاجتماعية لتقليص الفقر، ارتبط بالظرفية السياسية المتميزة بالتوافقات السياسية بين الفرقاء السياسيين في ظل الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب، وتم تطعيم هذا

التعاطي بتكاثر وتنامي البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفقر وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها خاصة مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، وهنا يمكننا أن نتساءل عن هذه البرامج ومضامينها ومدى قدرتها على تحقيق المبتغى منها؟.

### ثانيا: البرامج الاجتماعية كبداية وسياسات معتمدة لمعالجة الفقر بالمغرب.

من أراد أن يفهم معضلة الفقر في العالم وتداعياته على المجتمع فعليه بكتب وأبحاث منظرين جامعيين مرموقين ينتمون لمدارس عريقة وجامعات ومؤسسات مقتردة ممن اشتهرت مؤلفاتهم ونظرياتهم على مر السنين، ومن هؤلاء المفكر الإنجليزي (جورج برنارد شو) قائلا عن الفقر (غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع) والفقر من اخطر المظاهر الاجتماعية التي تهدد العالم وتؤكد على حتمية التغيير والقيام بثورة شاملة تضمن توزيع ثروات العالم بشكل عادل تجنبه الماسي الحقيقية التي تظهرها الاحصائيات الحديثة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد عالجت قمة عالمية هذه الظاهرة الخطيرة في مطلع الألفية الثالثة في يوم الفقر العالمي سميت (قمة الفقر) وذلك من أجل القضاء على ظواهر الفقر والجوع والمرض(رامز محي الدين علي، 2019، ص15).

وترتبط ظاهرة الفقر في المغرب بصعوبة الحصول على وسائل وظروف أفضل لعيش الأفراد حيث يواجهون صعوبات بالغة من أجل الحصول على المواد الأساسية للعيش أو الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم بغض النظر عن مظاهر أخرى للفقر لا يسع المجال للحديث عنها(مصطفى المناصفي، 2010، ص37).

في تقريره الأخير الصادر سنة 2019 أكد برنامج الأمم المتحدة أن نسبة الفقراء المغاربة الذين يعانون من الحرمان الشديد بلغت 45 في المائة وأوضح نفس التقرير كذلك أن 42 في المائة يعانون من فقر التعليم و32 في المئة يقيسون المعيشة الأساسية فيما بلغت نسبة فقر الصحة 15 في المئة (الأمم المتحدة، 2019، ص130)، ومن أجل تجاوز هذه الظاهرة أطلق المغرب مجموعة من البرامج الاجتماعية الهدف منها محاربة الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية وسنقف في هذا المحور عند البعض منها يتعلق الأمر ببرنامج المساعدة الطبية راميد، وبرنامج التأهيل الترابي، وبرنامج الدعم للنساء الأامل، وبرنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة نوردها كالاتي:

-برنامج المساعدة الطبية راميد: تشكل أوجه عدم التكافؤ في الحصول على العلاجات عقبة رئيسية أمام تحقيق الرفاه الاجتماعي وقدرة الأفراد على التصرف، سواء كمواطنين او فاعلين اقتصاديين. ومن هذا المنظور يؤثر الولوج الى الحماية الاجتماعية على جميع جوانب التنمية البشرية فضلا عن التنمية الاقتصادية، وذه العلاقة الوثيقة جدا مع الاقتصاد هي التي تفسر هيمنة مقارنة ولوج الى التغطية الصحية كمنفعة عامة بدلا من حق انساني، ومن تم فإن برنامج المساعدة الطبية راميد الموجه للسكان في وضعية فقر وهشاشة يعتبر بمثابة سياسة عامة للتنمية البشرية تهدف الى معالجة أوجه عدم التكافؤ في الولوج إلى الخدمات الطبية والتصدي عواقبها،

وتم إطلاق البرنامج سنة 2012 واستفاد من خدماته ما يقرب 3,320,00 شخص وفي سنة 2014 تضاعف العدد، وبالرجوع الى القانون المنظم لنظام التغطية الصحية القانون رقم 65.00[القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية] يؤكد شروط ومعايير الاستفادة من البرنامج من خلال إثبات عدم الاستفادة من أي نظام للتأمين الإجباري عن المرض سواء بصفتهم مؤمنين أو من ذوي الحقوق و إثبات عدم توفرها على الموارد الكافية لمواجهة النفقات المترتبة عن العلاجات الطبية. ويستفيد أيضا من نظام المساعدة الطبية الأزواج والأطفال غير المأجورين الموجودين تحت كفالتهم والذين لا يتجاوز سنهم 21 سنة ولا يتوفرون على تغطية صحية إجبارية أساسية، على أن يستمروا في الاستفادة إلى حدود 26 سنة بالنسبة للذين يتابعون دراستهم أو بدون حد زمني في حالة الإعاقة، كما حددت معايير الاستفادة مميّزا في ذلك بين المجال الحضري والقروي، وفيما يخص التكاليف المرتبطة بالخدمات الطبية تم تقدير 2.7 مليار درهم سنويا من أجل ضمان الرعاية الطبية للأشخاص المؤهلين، تتمثل هذه الرعاية في الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية الأساسية كبوابة للدخول لسلة العلاجات المجانية للجميع و مصاريف مهني الصحة خاصة الموارد البشرية، وهي وسائل عديدة تم تبنيها في البرنامج سواء على المستوى المركزي ( Abdelatif moustatraf .le régime d'assistance médicale au Maroc, 2019) (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية). أو على المستوى المحلي ( الجماعة الترابية و مندوبيات الصحة). وفاعلين آخرين، رغم الأهمية البالغة لهذه السياسة تم الوقوف أيضا على مجموعة من الاختلالات تشكل عائقا استمرارية واستدامة هذا النظام حسب تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

**-برنامج التأهيل الترابي:** يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجات ساكنة بعض المناطق الجبلية أو الصعبة الولوج، تقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب، وتعزيز النقائية الأنشطة القطاعية بتشاور مع فاعلي التنمية المحلية وبتنسيق مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي يرأسها السيد العامل، ويشمل خمس محاور للتدخل بما فيها دعم مجال الصحة والكهربية القروية والماء الشروب والطرق والمسالك القروية ودعم التعليم، كما استهدف 3300 دوار و 22 إقليم، وجدير بالذكر أن هذا البرنامج يدخل في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2015,2011) (الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2020)

خلال الفترة الممتدة ما بين 2011,2015 برمج 228 مشروع بغلاف مالي اجمالي وصل إلى 235,299,421.40 درهم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 57.632,120,92 درهم، وجاءت القطاعات التي حظيت بأكثر نسبة من الدعم في إطار برنامج التأهيل الترابي على الشكل التالي: تزويد القرى بالماء الصالح للشرب، تم الكهرباء متنوعا بقطاع التعليم تم تشييد الطرقات والمنشآت الفنية وفي الأخير قطاع الصحة.

-برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل: يندرج برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة الحاضنات للأطفال لهنّ اليتامى في سياق سيرورة هذه الدينامية المتصاعدة الهادفة الى تعزيز السياسات الاجتماعية للدولة خاصة لبعض الفئات المعوزة، ويستفيد من هذا الدعم النساء اللواتي تتوفر فيهن مجموعة من الشروط.

-الاستفادة من نظام المساعدة الطبية راميد.

-عدم الخضوع للضريبة باستثناء ما يتعلق منها بالسكن الرئيسي.

-عدم الاستفادة من أي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيئة عمومية (كالمناح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج "تيسير")؛

-التكفل بأطفالهن إلى غاية بلوغهم 21 سنة، والشروط بمتابعة الدراسة أو التكوين المهني بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس. ويستثنى من شرطي متابعة الدراسة أو التكوين المهني وحد السن (21 سنة) اليتامى المصابين بإعاقة(المرسوم رقم 2.14.791 الصادر في 4 ديسمبر 2014)

ويعهد بتدبير وصرف الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة لهيئة خاضعة للقانون العام بموجب اتفاقية تبرم بين الدولة وهذه الهيئة، ويؤدي هذا الدعم مباشرة في حساب مفتوح من طرف الأرملة المستفيدة لدى الوكالة البنكية البريد القريية من موطنها أو بأي وسيلة مباشرة تختارها الهيئة المختصة(المرسوم رقم 2.14.791 الصادر في 4 ديسمبر 2014)

ومن خلال تقديم الميزانية الفرعية لوزارة الأسرة والتضامن برسم سنة 2019 كشفت جميلة المصلي المسؤولة عن القطاع أن عدد الأرامل المستفيدات من دعم الصندوق بلغ إلى حدود نهاية أكتوبر الماضي 89 ألف و316 أرملة، بالإضافة الى استفادة 156 ألف يتيم وبتيمة من الدعم المذكور بغلاف مالي يصل الى مليار و400 مليون درهم، بخصوص حصيلة الاستفادة من صندوق دعم الأرامل إشارة الوزيرة الى قبول 9.054 طلب مضيقة أن المصالح الترابية لوزارة الداخلية توصلت خلال السنة الجارية بحوالي 12 الف طلب للاستفادة من الدعم حيث تم رفض 427 طلب وتم إشعار أصحابها بالسبب في حين يوجد 1237 طلب في طور المعالجة.

فكل هذه الأرقام لا تعكس حقيقة الواقع الاجتماعي الذي يزداد سوءا بالنسبة لتلك الفئة الهشة من المجتمع والتي تم استغلال وضعيتها في البرامج الانتخابية دون إيجاد الحل المناسب لمشكلتها، بمرسوم تشوبه ثغرات تستوجب المعالجة، سواء بالنسبة لمبلغ التعويض الذي يحدد في 350 درهما شهريا عن كل طفل يتيم مستوف لشروط الاستفادة، على ألا يتعدى مجموع الدعم المباشر سقف 1050 درهما في الشهر للأسرة الواحدة، ما يعني أن هناك نوعا من التمييز بين أرملة



وأخرى، وبين من هي حاضنة لأطفال يتامى متمردين، ومن لها أبناء دون سن التمدرس، أو أبناء لا يدرسون لأسباب قاهرة، أو أرملة دون أطفال، بل الأكثر من ذلك في المرسوم حرم النساء الأرامل المستفيدات من تلقي أي دعم آخر، إذ جاء في المادة السادسة على أنه: "لا يجوز الجمع بين الدعم المشار إليه في المادة الأولى أعلاه وأي معاش أو تعويض عائلي أو أي دعم مباشر آخر يدفع من ميزانية الدولة أو ميزانية جماعة ترابية أو تدفعه مؤسسة أو هيئة عمومية، كالممنح الدراسية أو الدعم المقدم في إطار برنامج تيسير.

**برنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة:** يهدف برنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة بالأساس إلى تقليص نسبة الهدر المدرسي بالمغرب، والتي لاتزال مرتفعة في مختلف المناطق لاسيما القروية منها، حيث يتم عن طريق هذا البرنامج بتقديم دعماً ماليا للأسر المعوزة والفقيرة كمنح مالية شهرية وذلك للتخفيف من عبء تكاليف تدرس أبنائهم سواء المباشرة منها أو الغير المباشرة على هذه الفئة الاجتماعية مقابل تتبّع مواظبة أبنائهم في المدرسة (محمد المنجدي) واستمرارهم في التمدرس، ومن الوقع السلبي لبعض العوامل المؤثرة على طلب التربية وخصوصا الكلفة المباشرة للتمدرس التي تتحملها الأسر، وتحسين عيشها من خلال التحويلات النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» سنة 2016 بلغ حوالي 829 ألف تلميذ وتلميذة، في حين بلغت عدد الأسر المستفيدة من البرنامج ما يناهز 524 000 أسرة. وتستفيد سنويا أسر التلاميذ المعنيين من دعم مالي بمبلغ إجمالي سنوي يقدر بحوالي خمسين مليون درهم في السنة (فاطمة الطويل، برنامج تيسير نواقص في التطبيق وارتجالية في ضبط اللوائح). ويعتبر برنامج تيسير "TAYSSIR" أحد البرامج التي يتطلب تنزيله توفر كل الشروط الضرورية لتنزيله وتتبع وتقييم إنجازاته، مع تسخير الآليات الضرورية لذلك، ومنه فقد عملت الوزارة الوصية على تخصيص موارد بشرية، ودعامات مالية يتم تحويلها للأسر المستهدفة قصد ضمان استمرارية أبنائهم في المدرسة إضافة إلى ضمان آثار ملموسة على الفئة المستهدفة والمستفيدين منه، مع تحقيق التماسك الاجتماعي.

من أجل تحقيق أهداف البرنامج، فإن الجمعية المغربية لدعم التمدرس، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمجلس الأعلى للتعليم قد خصصت دعماً ماليا مباشراً للأسر المستهدفة عن كل تلميذ (ة) متمدس بإحدى المؤسسات التعليمية المعنية بالمشروع يختلف مقداره حسب المستوى الدراسي للتلميذ(ة):

60 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الأول والثاني؛

80 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الثالث والرابع؛

100 درهما عن كل تلميذ(ة) في المستويين الخامس والسادس؛

140 درهما عن كل تلميذ (ة) في المستويين الأول والثاني إعدادي،

عموما إن الوثائق المالية توضح المبالغ الكبيرة التي تستنزفها هذه البرامج من ميزانية الدولة في كل سنة أمام كل هذه الأموال المخصصة لهذا البرنامج وغيرها من البرامج التي وضعت في هذا الإطار تجعل تساؤلات عدة تطرح نفسها حول أثر هذا البرنامج على الفئات المستهدفة من خلال مجموعة من التقارير الوطنية والدولية سنجيب عنها في المحور الثالث من هذه المقالة.

### ثالثا: فعالية البرامج العمومية الاجتماعية وإشكالياتها في معالجة الفقر بالمغرب.

**1. فعالية برنامج محاربة الفقر بالمغرب:** في خطابات ملكية مختلفة خاصة منذ تولي الملك محمد السادس حكم المغرب، حيث نجد القاموس الرسمي لهذه الخطابات غنية بمصطلحات وتعبيرات كلها ترتبط بالتنمية وضرورة تحقيقها، (عبد الرحيم العماري، 2008، ص121)، من قبيل القضاء على الهشاشة ومحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعيين وتشجيع النمو الاقتصادي والمشاريع المدرة للدخل وما إلى ذلك، وفي هذا الاتجاه وكما سبق الإشارة في المحور السابق، اعتمدت السلطات العمومية مجموعة من السياسات والبرامج الاجتماعية كما تم التطرق إليه في المحور السابق، والتي تهدف إلى محاربة الفقر على مستويات مختلفة لاسيما المعتمدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كسياسة عامة لا تكاد توصف إلا بال ضخمة بما تتضمنه من سياسات وبرامج عمومية وما يرصد لها من أموال باهضة من المالية العامة حيث تتكون ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من مالية ترصد من المالية العامة للدولة ومالية ترصد من مالية الجماعات الترابية وأخرى ترصد من مساهمات خارجية ودولية، وأمام كل هذه المعطيات تبقى إشكالية فعالية هذه البرامج والسياسات تتطلب الوقوف عندها من أجل مقاربة أهدافها بنتائجها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة (عبد الغني بامو، 2018، ص32)، ومقاربتها لها ستكون بنظرة شاملة وعامة للبرامج العمومية الموظفة لمعالجة الفقر بالمغرب مع تعزيز ذلك بتجليات في محاربة الفقر في العالم القروي كأحد البرامج الأساسية والتي انطلقت مع المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ ماي 2005.

لا أحد ينكر بأن هذه البرامج والسياسات حققت بعض المكتسبات، حيث تراجع معدل الفقر النقدي من 15.3 بالمائة سنة 2001 إلى 4.2 بالمائة سنة 2014 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص69)، لقد حاولت تحقيق طفرة نوعية في التخفيض من نسبة الفقر وتخفيض طفيف للفوارق بين الأجور وتحسين مستوى التمدرس وتقليص نسبة وفيات الأمهات والأطفال وغيرها من المكتسبات.

**2. إشكالية البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب:** رغم كل الحصيلة المذكورة من المكتسبات، إلا أنه في نفس الوقت لا يخفى بأنها لا تكاد تخلو من اختلالات وثغرات لا بد من الوقوف على البعض منها والتي تشكل عائقا وإشكالا رئيسيا أمام تحقيق فعاليتها. فهذه السياسات لم تتمكن من أن تصل إلى تحقيق أهدافها المسطرة وبروز النتائج المتوخاة منها، حيث تشهد مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحول دون فعاليتها، وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن 13 مليون مغربي لازالوا يعيشون على عتبة الفقر ويصارعون من أجل البقاء (البنك الدولي،

(2014)، وأن 12 في المائة من السكان المغاربة، كما يعرف التوزيع والتنوع الاقتصادي نوع من عدم المساواة واللاتكافؤ الفرص، بل ما يعزز ويبرهن على عدم نجاعة السياسات والبرامج المعتمدة هو التراجع المستمر عبر سنوات متتالية وفترة زمنية كبيرة لتصنيف المغرب في التنمية البشرية حيث في السنوات الأخيرة حيث انتقل هذا التصنيف من الرتبة 123 إلى الرتبة 126 إلى 129 في آخر تصنيف البنك الدولي في سنة 2014.

وتشكل إشكالية عدم تكافؤ الفرص والتمايز بين العالم القروي والعالم الحضري من جهة، أحد الأسباب الرئيسية التي تعمق الفقر بالوسط القروي وتجعله ظاهرة قروية بامتياز بحيث تتمكن هذه السياسات من تقليص الفجوة بين الوسطين القروي والحضري (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص70) بل إن تركيز تنفيذها بشكل كبير في الوسط الحضري يزيد من تعميق وتجسيد الفوارق الاجتماعية.

لقد ظل أكثر من 4.2 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر بدولار واحد في اليوم حوالي 8 دراهم كنتيجة تفرزها خارطة الفقر بالمغرب المستخلصة من الإحصاء العام للسكان الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والأكثر من ذلك أن نسبة كبيرة غير محصنة ضد الفقر، حيث نسبة منها تعاني الهشاشة ومهددة بالنزول والالتحاق بمن يعيشون بدولار واحد في اليوم (عبد الرحيم العماري، 2008، ص124). إن كل هذه المؤشرات وعيش عدد كبير من المغاربة تحت خط الفقر يوضح أساسا استمرار الفوارق بين الوسط الحضري والقروي نظرا لعدم ارتباط توزيع الموارد لفائدة الساكنة مع معيار الفقر الذي تم التركيز على الحد من نسبته، حيث نجد النفقات المخصصة لبرنامج محاربة الفقر في المناطق القروية كانت بنسبة 71,9 % ويعود هذا إلى الجمود الذي يميز إجراءات تخصيص الموارد للمستفيدين.

كما أن مساهمة الشركاء الآخرين أقل أهمية مما عليه الحال في المجال الحضري، وهذا ينبغي إعادة النظر في التباين الحاصل بين المجالين كما أن الأنشطة المدرة للدخل شكلت فقط من العدد الإجمالي 06,3 % ولم تستهلك سوى 2,6 % من النفقات المخصصة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، ص71)، كل ذلك نتيجة ضعف الجهاز الرقابي الذي توكل له مهمة التدقيق والافتحاص في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحيث أنه من حيث المبدأ الأموال الباهضة التي ترصد لهذه البرامج يتطلب تحقيق نتائج لها أثر كبير عن نسبة الفقر بالمغرب وتعبير عن مستوى الأموال المرصودة إليها، إلا أن الإشكال الرئيسي هو إشكالية تدبير هذه الأموال والمالية العامة عموما والتي لا ينكر أحد أنها ركيزة التنمية في العالم على أساس الشفافية في الحسابات بل من أهم مداخل دولة القانون وعصريتها (عبد الرحيم العماري، 2008، ص112)، وسوء تدبير المالية العامة والقضاء على الاختلالات، وفي بعض الأحيان الاختلاسات، التي تحول دون تغيير مؤشر التنمية بالمغرب وتقليص نسبة الفقر كأحد أوجه ذلك.

إن كل هذه المعطيات والأرقام والنسب تبقى معبرة عن العجز في التصدي لمشكل الفقر بالمغرب أو بالأحرى تقليصه في ظل الارتفاع المستمر لعدد كبير من الفقراء خاصة وأن هناك اهتمام

متأخر لمعالجة هذا المشكل في تبني سياسات وبرامج عمومية بفعل استبعاد هذه المسألة في أولويات صانعي القرار كما تم التفصيل في المحور الأول.

ومن جهة أخرى تعبر إشكالية التدبير المركزي المعتمد في تدبير وتنزيل هذه البرنامج من المعوقات التي تعيق تحقيق فعاليتها، فالنهج القطاعي أثبت أنه يشكل أزمة تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي يمكن اتخاذ استراتيجيات جديدة نابعة من اللامركزية ومن الحكومات المحلية، فقد أدت هذه الأزمة (أزمة النهج القطاعي للمشاكل الاجتماعية) إلى نقد النهج المركزي النموذجي وظهور فاعلين ترابيين ومحليين جدد، الذين يمكن لهم أن يعدلوا بشكل حاسم أنماط تطوير وتنفيذ السياسات العمومية ( Pierre Muller, Les politiques publiques entre secteurs et territoires) وبالتالي ضرورة الوعي وإدراك التحولات التي تفرض نفسها من على السلطات الإدارية والسياسية في الانتقال من القطاعي والمركزي إلى الترابي والمحلي في ظل ضرورة تحقيق فعالية الآليات والاستراتيجيات المتخذة بما فيها الآليات القانونية.

إن كل حلقة من حلقات إعداد وتنزيل السياسات العمومية لاسيما برامج محاربة الفقر بالمغرب إلا وتعاني ضعفا في التنسيق وغيابا لتوزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين بشكل تكاملي (عبد الإله أمين، الجهوية المتقدمة وهران إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمحيط، ص88) الأمر الذي لم يسعف في إشراك مختلف الفاعلين على المستوى الترابي لا في مرحلة الصياغة ولا في مرحلة التنزيل التنفيذ.

إن ما يلاحظ حول منظور المؤسسات الدولية والوطنية بشأن مجموعة من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر هو طغيان فكرة المركزية، إذ أن هذه البرامج تتميز في مسألة تدبيره بالقطاعي، خاصة في مرحلة صياغته وفي مرحلة تنزيله، مما سيؤثر حتى على مستوى تدبيرها، في الوقت الذي تتطلب فيه صياغة البرنامج إشراك مختلف الفاعلين الترابيين حتى يتم مراعاة المجال الترابي الذي سيتم من خلاله تنفيذ البرامج الاجتماعية، خاصة وأن العالم يظهر على أنه متجه نحو تقوية السياسات ذات الطابع اللامركزي والترابي، وقد أبان التدبير الترابي للسياسات على أنه لا يمكن الاستغناء عنه وبأنه المدخل الحقيقي للفعالية والأداء الجيد للمهام والوظائف التي تقوم بها الدولة بشكل مباشر(علي الحنودي، الدولة وتدبير السياسات العمومية الترابية، ص181).

كما تبقى أهمية إشراك المجتمع المدني والمواطنين على المستوى في عملية صياغة البرامج الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر بالمغرب تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب والتي توجت باعتماد الديمقراطية التشاركية أحد المبادئ الأساسية للنظام السياسي لتعزيز المشاركة الوطنية لا سيما على المستوى الترابي، فبالرجوع إلى الفصل 12 من دستور 2011 نجده يقر ما يلي: "...تساهم الجمعيات المهمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى

المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون...". إن هذه الفقرة من الدستور المتعلقة بالدور الذي سيلعبه المجتمع المدني في القرارات السياسية، تتضمن مفهوما حديثا للديمقراطية يطلق عليه "الديمقراطية التشاركية"، والذي ينافس مفهوم "الديمقراطية التمثيلية". ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها "شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام بناءً على تقوية مشاركة الأفراد المدنيين المستهدفين بالقرار السياسي". وإذا كانت السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر تهدف بدرجة أخص إلى تحسين ظروف عيش أفراد يعانون من التهميش والإقصاء والعزلة، فإن تبني مفهوم "الديمقراطية التشاركية" في المجال الاجتماعي سيمكن من الارتقاء بالسياسات الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر، وبالتالي يضمن تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد المستهدفين (مصطفى المناصفي، السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب).

### خاتمة:

تعددت السياسات وتنوعت البرامج واستفاضت الميزانيات المرصودة لها من أجل معالجة معضلة الفقر في المغرب لكن لم تحقق نتائج من شأنها القضاء على الظاهرة أو على الأقل التخفيف منه، فما زالت فئات كبيرة من السكان خصوصا في البوادي تعاني من معضلة الفقر. سياسات تقليص الفقر في المغرب تم تاريخيا عبر مرحلتين، تمتد الأولى منذ حصول المغرب على الاستقلال الى غاية 1995، تميزت بعدم اهتمام النظام السياسي المغربي بمشكل الفقر بشكل مباشر ولم تجعله في أولويات برامجها الحكومية إلا بعد سياق الانفتاح السياسي. ولم يتجاوز الاهتمام الغير المباشر للدولة بهذا المشكل طيلة أربعين سنة، إحداث مؤسستي الإنعاش القروي والتعاون الوطني، المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1996 إلى الآن، وقد تميزت هذه المرحلة بتولي المعارضة السياسية للحكم قيادة الحكومة اتخاذ عدة قرارات جوهرية في اتجاه تقليص الفقر، وقد

لقد حظيت المسألة الاجتماعية في هذه المرحلة مع وصول الملك محمد السادس الى سدة الحكم بمكانة الأولوية في السياسات العامة والعمومية للدولة لاسيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رغم أن فعاليتها تبقى محدودة في ظل استمرار نسبة الفقر في المجتمع المغربي. ويبقى السؤال المطروح هو هل هذه السياسات والبرامج العمومية المعتمدة تشكل امتداد للبرامج التي أنجزت من قبل أم أنها قطيعة لبداية مرحلة جديدة من التنمية؟

### قائمة المراجع:

1. ثامر كامل محمد الخزرجي(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والطباعة، الأردن.
2. حسن أبلوحي(2018)، درس في المصطلحات الاقتصادية، الطبعة 1، مطبعة المنار، أكادير، المغرب.

3. عبد الغني بامو(2017)، دور المحاكم المالية في تقييم منجزات السياسات العمومية بالمغرب، الطبعة الأولى، قرطبة حي السلام أكادير، المغرب.
4. حسن طارق(2008)، تاريخ السياسات الاجتماعية بالمغرب، محاولة في التحقيب، المجلة المغربية للسياسات العمومية، السياسات الاجتماعية بالمغرب بين الهاجس الأمني والضرورة التنموية، عدد مزدوج 2-3-2008، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
5. رامز محي الدين علي(2020)، الفقر في عيون الأدباء والمفكرين، منير حر للثقافة والفكر والأدب، عدد يناير 2019، الموقع .
6. عبد الإله امين(2013)، الجهوية المتقدمة ورهان إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمحيط، منشورات أشغال الأيام المغاربية التاسعة للقانون المنظمة من طرف شبكة الحقوقيين المغاربيين، 27/26 أبريل 2013. حول الجهوية في الدول المغاربية أية آفاق؟.
7. عبد الرحيم العماري(2008)، التقارير الدولية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: رهان تواصل أم مشروع تنموي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، السياسات الاجتماعية بالمغرب بين الهاجس الأمني والضرورة التنموية، عدد مزدوج 2-3-2008، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
8. علي الحنودي(2017)، الدولة وتدبير السياسات العمومية الترايبية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، طبعة ماي-غشت 2017.
9. مصطفى المناصفي (2010)، السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر في المغرب، التقرير الاستراتيجي للمغرب 2010/2006، منشورات أبحاث، الدار البيضاء المغرب.
10. عبد الصمد عيفي (2016)، تحليل السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب سياسات تقليص الفقر نموذجا 1956-2015، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2016)، التقرير السنوي، موقع المجلس، www.cne.ma.
12. برنامج الأمم المتحدة(2019)، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين ، تقرير التنمية البشرية.
13. تقرير الخمسينية (2006)، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك" دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.
14. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الموقع الرسمي، (اطلع عليه يوم 11 نونبر على الساعة 20:56). www.indh.ma
15. Pierre Rosanvallon (1995), la nouvelle question sociale : Repenser l'état providence, Edition de seuil, Paris.
16. Abdelatif Moustatraf(2019), le régime d'assistance médicale au Maroc ; critique holistique et perte de réforme, thèse de

---

doctorat université Mohamed 5.faculté de médecine et de pharmacie,  
rabat.